

الجمعية السعودية للطب الشرعي
جمعية أهلية
القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ م
وتقرير المراجع المستقل

صفحة

٣-٢

تقرير المراجع المستقل

٤

قائمة المركز المالي

٥

قائمة الأنشطة

٦

قائمة التدفقات النقدية

١٦-٧

إيضاحات حول القوائم المالية

تقرير المراجع المستقل

السادة رئيس وأعضاء الجمعية العمومية للجمعية السعودية للطب الشرعي سلمهم الله
جمعية أهلية
الرياض - المملكة العربية السعودية

التقرير عن مراجعة القوائم المالية

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية للجمعية السعودية للطب الشرعي "الجمعية"، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م، وقائمة الأنشطة وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك معلومات عن السياسات المحاسبية المهمة.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للمؤسسة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م، وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير المحاسبية للمنشآت غير الهادفة للربح الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين بالإضافة إلى المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة المعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بالتفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن المؤسسة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية)، المعتمد في المملكة العربية السعودية، ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية وقد وفينا أيضاً بمسؤولياتنا المسلكية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. وفي اعتقادنا فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير المحاسبية للمنشآت غير الهادفة للربح الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين بالإضافة إلى المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة المعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقاً لمتطلبات نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي تري أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهرية، سواء بسبب غش أو خطأ. وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة المؤسسة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية المؤسسة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لديها أي خيار آخر واقعي سوى القيام بذلك. والمكلفون بالحوكمة، أي الجمعية العمومية هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في المؤسسة.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهرى، سواء بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن التحريف الجوهرى عند وجوده. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد التحريفات جوهرية إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر، منفردة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من عملية المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني طول المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهرى في القوائم المالية، سواء بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهرى الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية.
- تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة التي أعدتها الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهرى متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة المؤسسة على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكيد جوهرى، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو علينا أن نقوم بتعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفناً مستقبلية قد تتسبب في توقف المؤسسة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها، بما فيها الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.

ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نقوم باكتشافها أثناء المراجعة.

عن شركة رقيم محاسبون ومراجعون قانونيون

حمد بن سليمان الدريهم

محاسب قانوني - ترخيص رقم ٨٠٠

التاريخ: ١٤٤٦هـ

الموافق: ٢٠٢٥م

الجمعية السعودية للطب الشرعي
مؤسسة أهلية غير هادفة للربح
قائمة المركز المالي
(المبالغ بالريال السعودي)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ م	الايضاح	الأصول
			الأصول المتداولة
١,٠٥٥,٤٨٦	١,٠٦٨,٣٨٠	٥	النقدية وما في حكمها
١٢٨,٨٣١	٣٩,٢٧٦	٦	المصروفات المقدمة والأرصدة المدينة الأخرى
١,١٨٤,٣١٧	١,١٠٧,٦٥٦		إجمالي الأصول المتداولة
١,١٨٤,٣١٧	١,١٠٧,٦٥٦		إجمالي الأصول
			الالتزامات وصافي الأصول
			الالتزامات المتداولة
٨,٠٠٠	٨,٠٠٠	٧	المصروفات المستحقة والأرصدة الدائنة الأخرى
٨,٠٠٠	٨,٠٠٠		إجمالي الالتزامات المتداولة
٨,٠٠٠	٨,٠٠٠		إجمالي الالتزامات
			صافي الأصول
١,١٧٦,٣١٧	١,٠٩٩,٦٥٦		صافي الأصول غير المقيدة
-	-		صافي الأصول المقيدة
١,١٧٦,٣١٧	١,٠٩٩,٦٥٦		إجمالي صافي الأصول
١,١٨٤,٣١٧	١,١٠٧,٦٥٦		إجمالي الالتزامات وصافي الأصول

(إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١١ تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية)

الجمعية السعودية للطب الشرعي
جمعية أهلية
قائمة الأنشطة
(المبالغ بالريال السعودي)

الإيضاح	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ م			للفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م		
	غير مقيدة	مقيدة	الإجمالي	غير مقيدة	مقيدة	الإجمالي
الإيرادات						
دعم عام غير مقيد	٤,٣٤١	-	٤,٣٤١	١,٧٣٠,٠٠٠	-	١,٧٣٠,٠٠٠
إجمالي الإيرادات	٤,٣٤١	-	٤,٣٤١	١,٧٣٠,٠٠٠	-	١,٧٣٠,٠٠٠
المصروفات						
٨ مصروفات الأنشطة الأساسية	(٦٩,٠٠٠)	-	-	(١,٥٦٩,٥٤٦)	-	(١,٥٦٩,٥٤٦)
٩ مصروفات عمومية وإدارية	(١٢,٠٠٢)	-	(٨١,٠٠٢)	(٤٢,٠٧٧)	-	(٤٢,٠٧٧)
إجمالي المصروفات	(٨١,٠٠٢)	-	(٨١,٠٠٢)	(١,٦١١,٦٢٣)	-	(١,٦١١,٦٢٣)
التغير في صافي الأصول	(٧٦,٦٦١)	-	(٧٦,٦٦١)	١١٨,٣٧٧	-	١١٨,٣٧٧
صافي الأصول في بداية السنة	١,١٧٦,٣١٧	-	١,١٧٦,٣١٧	١,٠٥٧,٩٤٠	-	١,٠٥٧,٩٤٠
صافي الأصول في نهاية السنة	١,٠٩٩,٦٥٦	-	١,٠٩٩,٦٥٦	١,١٧٦,٣١٧	-	١,١٧٦,٣١٧

(إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١١ تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية)

الجمعية السعودية للطب الشرعي
جمعية أهلية
قائمة التدفقات النقدية
(المبالغ بالريال السعودي)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ م	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
١١٨,٣٧٧	(٧٦,٦٦١)	التغير في صافي الأصول
		التغيرات في:
(١٢٨,٨٣١)	٨٩,٥٥٥	المصروفات المقدمة والأرصدة المدينة الأخرى
٤,٠٠٠	-	المصروفات المستحقة والأرصدة الدائنة الأخرى
(٦,٤٥٤)	١٢,٨٩٤	صافي النقد (المستخدم في) الناتج من الأنشطة التشغيلية
(٦,٤٥٤)	١٢,٨٩٤	صافي التغير في النقد وما في حكمه خلال السنة
١,٠٦١,٩٤٠	١,٠٥٥,٤٨٦	النقد وما في حكمه في بداية السنة
١,٠٥٥,٤٨٦	١,٠٦٨,٣٨٠	النقد وما في حكمه في نهاية السنة

(إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١١ تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية)

١- التكوين والنشاط

الجمعية السعودية للطب الشرعي (جمعية أهلية) هي جمعية غير هادفة للربح تأسست بناء على نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (٦١) بتاريخ ١٨/٢/١٤٣٧هـ ولائحته التنفيذية الصادر بالقرار الوزاري رقم (٧٣٧٣٩) وتاريخ ١١/٦/١٤٣٧هـ كجمعية أهلية ذات شخصية اعتبارية مستقلة، تعمل بموجب الترخيص رقم (٤٦١١) بتاريخ ١٤ رمضان ١٤٤٤هـ الموافق ٥ إبريل ٢٠٢٤م الصادر من المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي ومركزها الرئيسي الرياض.

النشاط

تهدف الجمعية إلى تحقيق الآتي:

- ١- إتاحة الفرصة للعاملين في مجالات تخصص واهتمامات الجمعية للإسهام في حركة التقدم العلمي والمهني في هذا المجالات.
- ٢- المساهمة في تطوير مهارات الممارسين الصحيين وتنمية الفكر العلمي المهني وتطوير الأداء لأعضاء الجمعية في مجال تخصص الجمعية.
- ٣- تيسير تبادل الإنتاج العلمي والأفكار العلمية والمهنية وتقديم المشورة العلمية والقيام بالدراسات اللازمة لرفع مستوى الأداء في مجالات اهتمام الجمعية لدى المؤسسات والهيئات المعنية.
- ٤- تقديم المشورة الفنية للجهات الصحية المختلفة فيما يخص الممارسات والأنشطة والإجراءات الصحية وتقييم المنشآت الصحية لغرض اعتمادها لتقديم الخدمة.
- ٥- المشاركة في تقييم المؤهلات العلمية المهنية والأداء المهني للممارسين في مجال تخصص الجمعية بالاتفاق مع الجهات ذات العلاقة.
- ٦- المشاركة الفعالة في دعم إدارات الهيئة السعودية للتخصصات الصحية وخدمة الممارسين الصحيين.
- ٧- تنمية الفكر العلمي المهني في مجال الطب الشرعي وتطوير الأداء العلمي والمهني لأعضاء الجمعية.
- ٨- إتاحة الفرصة للعاملين في مجالات تخصص واهتمامات الجمعية للإسهام في حركة التقدم العلمي والمهني في هذه المجالات.
- ٩- تيسير تبادل الإنتاج العلمي والأفكار العلمية والمهنية في مجال اهتمامات الجمعية بين المؤسسات والهيئات المعنية داخل وخارج المملكة.
- ١٠- تقديم المشورة العلمية والقيام بالدراسات لرفع مستوى الأداء في مجالات اهتمام الجمعية في المؤسسات والهيئات المختلفة.
- ١١- المساهمة في وضع معايير ممارسة المهنة في تخصص الجمعية والمشاركة في مراقبة أدائها والمحافظة عليها.
- ١٢- المساهمة في رفع المستوى الصحي لدى الجمهور.

التأسيس

قد تم تأسيس هذه الجمعية من الأشخاص الآتية أسمائهم:

- ١- د/ أحمد بن إبراهيم يحيى .
- ٢- د/ محمد إبراهيم الشخي .
- ٣- د/ أسامة بن محمد بن سليم المدني.
- ٤- د/ صلاح محمد عبده طبيقي.
- ٥- د/ سعيد غرم الله محمد الغامدي.

٢- أسس المحاسبة

أساس الإعداد

أعدت القوائم المالية المرفقة وفقاً للمعايير المحاسبية للمنشآت غير الهادفة للربح الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، بالإضافة إلى المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة المعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى التي اعتمدها الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، حيث رأت الإدارة أن هذا المعيار يعد أكثر مناسبة لطبيعة نشاط المؤسسة.

أسس القياس والعرض

أعدت هذه القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية وعلى أساس الاستحقاق وباستخدام أسس القياس المحددة من قبل المعيار الدولي للتقرير المالي لكل نوع من الأصول، والالتزامات، والإيرادات، والمصروفات. تمثل القيمة العادلة السعر المقبوض نظير بيع أصل ما أو المدفوع لتحويل التزام ما في معاملة نظامية بين المشاركين في السوق بتاريخ القياس.

تم إعداد هذه القوائم المالية باستخدام أسس القياس المحددة من قبل المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم والمعتمد من قبل الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين لكل نوع من الأصول، والالتزامات، والإيرادات، والمصروفات. تعرض المؤسسة قائمة المركز المالي على أساس متداول وغير متداول.

يتم عرض القوائم المالية المرفقة بالريال السعودي، وهي العملة الوظيفية وعملة العرض للمؤسسة ما لم يذكر خلاف ذلك

٣- ملخص السياسات المحاسبية المهمة

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية التي استخدمتها المؤسسة في إعداد القوائم المالية.

٣-١ تصنيف المتداول مقابل غير المتداول

تقوم المؤسسة بعرض الأصول والالتزامات في قائمة المركز المالي على أساس تصنيف متداولة/ غير متداولة. تكون الأصول متداولة عندما يكون:

- من المتوقع تحقيقها أو يعتزم بيعها أو استهلاكها خلال دورة التشغيل العادية.
- يتم الاحتفاظ به بشكل أساسي بغرض المتاجرة.
- يتوقع أن تتحقق خلال الاثني عشر شهراً بعد فترة التقرير.
- أن يكون ضمن النقد وما في حكمه ما لم يكن مقيداً نتيجة لتحويله أو استخدامه لتسوية التزام على الأقل لاثني عشر شهراً بعد فترة التقرير.

تصنف جميع الأصول الأخرى كأصول غير متداولة.

تكون الالتزامات متداولة عندما يكون:

- يكون متوقعاً أن يتم تسويتها خلال دورة التشغيل العادية.
 - يتم الاحتفاظ بها بشكل أساسي بغرض المتاجرة.
 - -مستحق للتسوية خلال اثني عشر شهراً بعد فترة التقرير.
 - عند عدم وجود أي حق غير مشروط لتأجيل تسوية المطلوبات على الأقل لاثني عشر شهراً بعد فترة التقرير.
- تصنف المؤسسة جميع الالتزامات الأخرى كالتزامات غير متداولة.

٢-٣ الممتلكات والمعدات

تدرج الممتلكات والمعدات بصافي التكلفة التاريخية بعد خصم مجمع غير الاستهلاك ومجمع خسائر الهبوط، (إن وجدت)، وتتضمن تلك التكاليف أي تكاليف تعود بشكل مباشر إلى جلب الأصل إلى الموقع وبالحالة اللازمة له ليكون قابلاً للاستخدام.

النفقات اللاحقة للاقتناء

يتم اعتبار تكلفة استبدال مكون لأحد أجزاء الممتلكات والمعدات كجزء من تكلفة الأصل الثابت عند وجود توقع كاف عن تدفق المنافع الاقتصادية المصاحبة لعملية الاستبدال أو زيادة العمر الانتاجي للأصل، هذا ويتم الاعتراف بتكلفة خدمة الإصلاح والصيانة الدورية بالريح أو الخسارة عند استحقاقها.

الاستهلاك

يتم احتساب الاستهلاك للممتلكات والمعدات بطريقة القسط الثابت على أساس العمر الإنتاجي المقدر لكل أصل والذي يحدد بعد الأخذ في الاعتبار الاستخدام المتوقع للأصل والتآكل المادي ويتم مراجعة الأعمار الإنتاجية والقيمة المتبقية للأصل سنوياً. يتم تخفيض القيمة التقديرية لأي أصل فوراً لقيمتها القابلة للاسترداد في حال تجاوزت قيمته الدفترية قيمته القابلة للاسترداد المتوقعة. لا يتم استهلاك المشروعات تحت التنفيذ حين أن تصبح جاهزة للغرض الذي أنشأت من أجله.

الاستبعاد

يتوقف الاعتراف بأي بند من بنود الممتلكات والمعدات وأي جزء هام معترف به مبدئياً عند الاستبعاد أو عند عدم وجود منافع مستقبلية متوقعة من استخدامه أو بيعه، تدرج أي مكاسب أو خسائر استبعاد الأصل بالفرق بين صافي متحصلات البيع والقيمة الدفترية للأصل وتثبت بالريح أو الخسارة. وتجرى مراجعة القيم المتبقية والأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات وطرق استهلاكها، وتعديل بأثر مستقبلي، متى كان ذلك ملائماً.

٣-٣ الهبوط في قيمة الأصول غير المالية

في نهاية كل فترة تقرير، يتم تقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على هبوط قيمة أي أصول غير مالية. وإذا كان هناك دليل موضوعي على هبوط القيمة. يتم الاعتراف بخسارة الهبوط في القيمة للمبلغ الذي تزيد به القيمة الدفترية للأصل أو وحدة توليد النقد عن قيمته القابلة للاسترداد.

لتحديد القيمة القابلة للاسترداد، تقوم الإدارة بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من كل وحدة توليد نقد وتحدد سعر العائد المناسب لاحتساب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية. أثناء عملية قياس التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، تقوم الإدارة بوضع افتراضات حول النتائج التشغيلية المستقبلية. تتعلق هذه الافتراضات بالأحداث والظروف المستقبلية. قد تختلف النتائج الفعلية، وقد تتسبب في تعديلات جوهرية على أصول المؤسسة خلال السنوات المالية التالية.

في معظم الحالات، يتضمن تحديد معدل الخصم المطبق تقدير التعديلات المناسبة لمخاطر السوق والتعديلات الملائمة لعوامل الخطر الخاصة بالأصول.

٥-٣ الأدوات المالية

تقوم المؤسسة بالمحاسبة عن جميع أدواتها المالية وفقاً للقسمين ١١ و ١٢ من المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

القياس الأولي

يتم الاعتراف بالأصول المالية والالتزامات المالية عندما تصبح المؤسسة طرفاً في الالتزامات التعاقدية للأداة. عندما يتم إثبات أصل مالي أو التزام مالي بشكل أولي، تقوم المؤسسة بإثباته بسعر المعاملة (بما في ذلك تكاليف المعاملة) ما لم يشكل الترتيب معاملة تمويل للمجموعة، إذا كان الترتيب يشكل معاملة تمويل، فتقوم المؤسسة بقياس الأصل المالي أو الالتزام المالي بالقيمة الحالية للدفعات المستقبلية مخصومة بمعدل الفائدة السوقية لأداة دين مشابهة.

القياس اللاحق

تقوم المؤسسة بقياس جميع الأصول المالية والالتزامات المالية باستخدام طريقة التكلفة المستنفذة باستخدام معدل الفائدة الفعلي، فيما عدا (الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وبالتكلفة مطروحة منها الهبوط في القيمة) وتقوم المؤسسة بقياس أدوات الدين التي تصنف على أنها أصول متداولة أو التزامات متداولة بالمبلغ النقدي غير المخصص أو العوض النقدي الذي يتوقع أن يتم دفعه أو استلامه.

٦-٣ نقد ومعادلات النقد

يتضمن النقد ومعادلات النقد الأرصدة والودائع البنكية والاستثمارات الأخرى عالية السيولة القابلة للتحويل إلى مبالغ نقدية معلومة والتي يكون تواريخ استحقاقها خلال ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ شرائها.

٧-٣ التزام تعويضات نهاية الخدمة

تستحق مكافأة نهاية الخدمة لكافة الموظفين العاملين وفقاً لشروط وأحكام نظام العمل المتبع في المؤسسة عند انتهاء عقود خدماتهم. يتم قياس التزام مكافأة نهاية الخدمة والذي يمثل خطة منافع محددة باستخدام طريقة وحدة الإضافة المتوقعة عن طريق تقدير قيمة المنافع المستقبلية التي تستحق للموظفين في الفترات الحالية والسابقة وتخصم القيمة للوصول إلى القيمة الحالية.

٨-٣ المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصص ضمن قائمة المركز المالي عندما يكون على المؤسسة التزام قانوني أو ضمني حالي نتيجة لأحداث سابقة والذي يمكن تقديره بصورة موثوقة، ومن المحتمل أن يتطلب ذلك تدفق خارجي للمنافع الاقتصادية لتسوية الالتزام، ويتم قياس المخصص باستخدام أفضل تقدير للمبلغ المطلوب لتسوية الالتزام في تاريخ التقرير، وإذا كان أثر القيمة الزمنية للنقود ذا أهمية نسبية فيجب أن يكون مبلغ المخصص هو القيمة الحالية للمبلغ المتوقع أن يكون مطلوباً لتسوية الالتزام بمعدل خصم يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المحددة لذلك الالتزام. وعندما يتم قياس المخصص بالقيمة الحالية للمبلغ المتوقع أن يكون مطلوباً لتسوية الالتزام، فإنه يجب إثبات التخفيض في الخصم على أنه تكلفة تمويل في الفترة التي تنشأ فيها. تتم مراجعة جميع المخصصات في تاريخ كل تقرير ويتم تعديلها لتعكس أفضل التقديرات الحالية.

٩-٣ الإيرادات

الدعم

يتم الاعتراف بالدعم التي تأتي في صورة أصول محولة، أو تعهدات غير مشروطة بتقديم أصول، أو تخفيض لالتزامات على المؤسسة على أنها إيرادات أو مكاسب في قائمة الأنشطة، عندما يترتب على عملية الدعم زيادة في أصول المؤسسة (غير الهادفة للربح). ويتحقق ذلك عند توافر الشروط التالية:

- أن تتمتع المؤسسة بسلطة إدارة الدعم أو التصرف في المورد بأي شكل من أشكال التصرف، بما يسمح لها تحديد كيفية استخدامه في المستقبل.
 - أن تتوقع المؤسسة الحصول على الدعم بدرجة معقولة من الثقة.
 - أن يكون الدعم قابلاً للقياس بدرجة معقولة من الموضوعية.
- يتم إثبات ما يُتلقى من الدعم على أنها إيرادات أو مكاسب في الفترة التي تُتلقى خلالها تلك الدعم، وعلى أنها أصول، أو تخفيض لالتزامات أو كليهما، وذلك وفقاً لطبيعة ما يُتلقى من الدعم. ويتم قياس ما يُتلقى من دعم بقيمتها العادلة.
- تتكون الموارد المالية للمؤسسة مما يلي:

- ١- ما يخصصه لها المؤسس أو المؤسسون من أموال.
- ٢- الهبات، الأوقاف، الوصايا والزكوات.
- ٣- التبرعات التي تستقبلها بعد موافقة الوزارة.
- ٤- إيرادات الأنشطة ذات العائد المالي.
- ٥- عائد استثمار ممتلكات المؤسسة الثابتة والمنقولة.

الدعم المقيدة

تثبت المؤسسة الدعم المقيدة والمشروطة في قائمة الأنشطة عندما يكون هناك قيود مفروضة على مورد معين لاستخدامه في أغراض محددة على سبيل المثال (دعم – مساهمات عامة) حيث أن للمؤسسة سلطة الإدارة أو التصرف في هذا المورد، كما أن القيد يغطي الوقت فحسب أو الاستخدامات المتعلقة بالدعم.

تثبت المؤسسة الدعم المستلم في صورة نقدية، أو أصول أخرى مقيدة لشراء أصول غير متداولة مقيدة من قبل الداعم على أنها إيرادات دعم مقيدة في قائمة الأنشطة. وتتوقف معالجة الأصول المقيدة على الغرض من اقتنائها. حيث أن عند شراء الأصل، يجب زيادة الأصول غير المقيدة إذا كان الأصل غير مقيد باستخدامات معينة، أو زيادة الأصول المقيدة إذا كان الأصل مقيد باستخدامات معينة.

قد يخضع الدعم لقيود مفروضة من قبل الداعم، تحدد الفترة التي يمكن خلالها إنفاق الدعم. ويحد هذا القيد من قدرة المؤسسة في استنفاد الدعم حتى يتم استيفاء القيد الزمني المستقبلي ويترتب على ذلك ما يلي:

١. يتم إثبات الدعم على أنها إيرادات مقيدة في قائمة الأنشطة لحين استيفاء القيد الزمني.
٢. قد يتيح للداعم حق استعادة الدعم في حال عدم استيفاء الشرط وبالتالي يؤجل الاعتراف بالدعم على أنها إيرادات غير مقيدة وتثبت كالتزام (إيراد مؤجل) حتى استيفاء الشرط الزمني.

١٠-٣ المصروفات

تشتمل مصروفات البيع والتسويق والعمومية والإدارية على التكاليف المباشرة وغير المباشرة. يتم توزيع هذه التكاليف بين مصاريف البيع والتسويق والعمومية والإدارية وتكاليف الإيرادات إن لزم الأمر، بطريقة منتظمة.

٤- الأحكام والتقديرات الهامة

إن إعداد القوائم المالية يتطلب من الإدارة استخدام تقديرات وافتراضات من شأنها أن تؤثر في تطبيق السياسات والقيم الظاهرة للأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات الواردة بالقوائم المالية. إن تحديد التقديرات يتطلب من الإدارة اتخاذ القرارات التي تعتمد على الخبرات السابقة، والخبرات الحالية وتوقعات الأوضاع المستقبلية، وكل المعلومات الأخرى المتوفرة. إن النتائج الفعلية قد تكون مختلفة عن هذه التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات بصورة مستمرة. التعديلات التي تترتب عنها مراجعة التقديرات المحاسبية يتم إظهار أثرها في فترة المراجعة والفترات المستقبلية التي تتأثر بهذه التعديلات.

إن أهم بنود القوائم المالية التي تتطلب استخدام أحكام وتقديرات من قبل الإدارة تتعلق بالآتي:

الأحكام المرتبطة بالتمييز بين معاملات الدعم ومعاملات المؤسسة

وفقاً للمعايير المحاسبية للمنشآت غير الهادفة للربح عند قيام الداعم بتفويض المنشأة المستلمة للأصل بإنشاء برامج لتوزيع نقدية وتنفيذه، أو سلع، أو خدمات على المنتفعين، فإن المنشأة المستلمة تقوم بمعاملة تلك الأصول على أنها دعم، نظراً إلى أن المؤسسة لديها سلطة الإدارة والتصرف في هذا الأصل المحول من الداعم، فقد تم اعتبار الأصول المحولة للمؤسسة على أنها دعم وليس معاملات بالوكالة، وعليه إثبات الدعم مباشرة أو الاستحقاق في قائمة الأنشطة.

الأحكام المرتبطة بالدعم العينية

خلصت الإدارة وفقاً لأفضل ممارسات إثبات الدعم التي حصلت عليها المؤسسة بدون مقابل على أنها إيرادات دعم عينية على قائمة الأنشطة في نفس الفترة ومصروفات خلال الفترة التي يتم فيها تسليمها للمستفيدين وتقاس بالقيمة العادلة.

مبدأ الاستمرارية

ليس لدى إدارة المؤسسة شك حول قدرتها على الاستمرار، وعليه فقد تم إعداد القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

الأعمار الإنتاجية والقيمة المتبقية للممتلكات والمعدات

يتم تحديد الأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية من جانب الإدارة استناداً إلى التقويم الفني في وقت شراء الأصل ومراجعته سنوياً للتأكد من ملائحته.

الهبوط في قيمة الأصول غير المالية

في نهاية كل فترة تقرير، يتم تقويم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على هبوط قيمة أي أصول غير مالية. وإذا كان هناك دليل موضوعي على هبوط القيمة، يتم الاعتراف بخسارة الهبوط في القيمة للمبلغ الذي تزيد به القيمة الدفترية للأصل أو وحدة توليد النقد عن قيمته القابلة للاسترداد. لتحديد القيمة القابلة للاسترداد، تقوم الإدارة بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من كل وحدة توليد نقد وتحدد سعر العائد المناسب لاحتمال القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية. أثناء عملية قياس التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، تقوم الإدارة بوضع افتراضات حول النتائج التشغيلية المستقبلية. تتعلق هذه الافتراضات بالأحداث والظروف المستقبلية. قد تختلف النتائج الفعلية، وقد تتسبب في تعديلات جوهرية على أصول المؤسسة خلال السنوات المالية التالية.

في معظم الحالات، يتضمن تحديد معدل الخصم المطبق تقدير التعديلات المناسبة لمخاطر السوق والتعديلات الملزمة لعوامل الخطر الخاصة بالأصول.

الجمعية السعودية للطب الشرعي

جمعية أهلية

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ م
(جميع المبالغ بالريال السعودي مالم يذكر خلاف ذلك)

		٥- النقدية وما في حكمها
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م		النقد لدى البنوك
١,٠٥٥,٤٨٦	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ م	١,٠٦٨,٣٨٠
١,٠٥٥,٤٨٦	١,٠٦٨,٣٨٠	
		٦- المصاريف المقدمة والأطراف المدينة الأخرى
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م		ضريبة القيمة المضافة
١١١,٥٤٦	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ م	٢١,٩٩١
١٧,٢٨٥	١٧,٢٨٥	أرصدة مدينة أخرى
١٢٨,٨٣١	٣٩,٢٧٦	
		٧- المصاريف المستحقة والأرصدة الدائنة الأخرى
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م		أتعاب مهنية مستحقة
٨,٠٠٠	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ م	٨,٠٠٠
٨,٠٠٠	٨,٠٠٠	
		٨- مصروفات الأنشطة الأساسية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م		رسوم تنظيم معارض
١,٥٢٣,٣٤٦	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ م	٦٩,٠٠٠
٤٦,٢٠٠	-	مصروفات أخرى
١,٥٦٩,٥٤٦	٦٩,٠٠٠	
		٩- مصروفات عمومية وإدارية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م		أتعاب مهنية
٨,٠٠٠	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ م	١٢,٠٠٠
٣٤,٠٠٠	-	إشتراكات ورسوم حكومية
٧٧	٢	مصروفات بنكية
٤٢,٠٧٧	١٢,٠٠٢	

١٠- إدارة المخاطر

مخاطر أسعار الفائدة

لا تعد مخاطر أسعار الفائدة السوقية ذات أهمية بالنسبة للمؤسسة حيث ليس لديها قروض تحمل فوائد.

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها المتعلقة بالالتزامات المالية حال استحقاقها. تتم مراقبة احتياجات السيولة دورياً وتعمل الإدارة على التأكد من توفر سيولة كافية لمقابلة أي التزامات عند استحقاقها. ولا تعتقد الإدارة أن المؤسسة معرضة لمخاطر مؤثرة تتعلق بالسيولة لطبيعة نشاط المؤسسة ومحدودية الالتزامات مقارنة بالأصول.

مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في اخفاق العميل أو الطرف المقابل في أداة مالية في الوفاء بالتزامه قبل المؤسسة والتسبب في تكبد خسارة مالية إن الأدوات المالية الخاصة بالمؤسسة التي يمكن أن تتعرض لمخاطر الائتمان تتضمن بشكل أساسي أرصدة البنك. تقوم المؤسسة بإيداع أموالها في مصارف مالية ذات موثوقية وذات قدرة ائتمانية عالية ولا تتوقع الإدارة وجود مخاطر ائتمان هامة تنتج من ذلك.

مخاطر أسعار العملات

تتمثل مخاطر أسعار العملات في التغيرات والتذبذبات المحتملة في معدلات العملات التي قد تؤثر سلباً على قيم الأصول والالتزامات أو على التدفقات النقدية. وتراقب الإدارة تقلبات أسعار العملات وتعتقد أن تأثير مخاطر أسعار العملات غير مؤثر لأن معظم تعاملاتها على المستوى المحلي.

١١- اعتماد القوائم المالية

تم اعتماد إصدار هذه القوائم المالية من قبل مجلس الأمناء للمؤسسة بتاريخ ٢٧ يناير ٢٠٢٦ م الموافق (٨ شعبان ١٤٤٧ هـ).